

عضو بالمجلس العسكري: لو ثبت خطأ الجيش بأحداث ماسبيرو سنعلن عنه ونعتز به



الخميس 20 أكتوبر 2011 م 12:10

أكد اللواء محمود حجازى- عضو المجلس العسكري- أن لجنة تقصى حقائق مستقلة تحقق فى أحداث ماسبيرو الأخيرة من كل أبعادها، مشددا على أنه لو ثبت خطأ الجيش المتواجد أمام مبنى ماسبيرو من التحقيقات سيبادر المجلس العسكري بالاعلان والاعتراف بالخطأ

ووصف حجازى - خلال برنامج "العاشرة مساءً" الأربعاء - ما حدث أمام ماسبيرو بالمساعدة بكل المقاييس، رافضا بشكل قاطع ربط زيادة عدد الضحايا من الأقباط بنية الجيش ضرب المتظاهرين، معتبره أمرأ يؤلم الجيش بشدة لأنه جيش شعب مصر كله، ومطالباً لمن يروج هذه الفكرة لاعادة النظر فيها

من جانبه، أشار اللواء محمد العصار- عضو المجلس العسكري- إلى تحذير المجلس العسكري المعتكر من أعداء الثورة والذين يستهدفوا إحداث الفتنة بين مسلمي مصر وأقباطها إضافة إلى الواقعة بين الجيش والشعب، مشدداً على حق المواطنين في التظاهر

وأكد العصار أن من قام بأحداث ماسبيرو فئة باغية ولن يفلتوا من العقاب، حيث إن جهات التحقيق تعمل ليل نهار لكشف المندسين الذين بدعوا بالاعتداء على القوى التي تؤمن مبني ماسبيرو التي لم تكن مسلحة، رافضاً أن ينظر إلى الأقباط باعتبارهم ان الأقباط طرفاً في الاعتداء الذي وقع

وشدد العصار على أنه لن يكون هناك تهاون من جانب القوات المسلحة والمجلس العسكري حال حدوث أو تكرار مثل تلك الأحداث ثانية

وأوضح أن محاولة إلصاق الاتهامات بالجندي قائد المدرعة والذي يتهمنه البعض بارتكاب جريمة قتل أو إصابات متعمدة، هي اتهامات باطلة لانه كان يحاول انقاد نفسه والمدرعة خاصة وانه كان يرى المدرعات الأخرى تترقب بفعل مرتكبي الأحداث، وأكد أنه لم يكن يتعمد الاساءة أو الاصابة أو القتل وأن القوات التي كانت موجودة لم يكن معها ذخيرة حية

الموارد غير كافية لتلبية المطالب

وفي سياق آخر، لفت العصار إلى أن الحكومة لا تؤجل الاستجابة للمطالب الفئوية وأغلبها مادي لأن ليس لديها الموارد الكافية لتلبية تلك المطالب؛ نظراً للموقف المالي وتوقف عجلة الانتاج، داعياً إلى عودة البلاد لحالة الاستقرار مرة أخرى وكذا السياحة والاستثمارات إلا ستحل كارثة، معتبراً أن مصر تواجه بتحديين هما الاقتصادي والأمني، غير أن الأخيرة تطرأ في اعقاب أي ثورة في العالم

وأستطرد قائلاً "مدركين التحديات الكبيرة جداً" ويجب أن نعرف أن هذه الحكومة لا ينتظرون منها إنجازات خطيرة، مقرأ بإستحالة الاستجابة لهذه المطالب الفئوية، موضحاً أن المشكلة الأن في البلاد هي موارد وليس إدراة

أزمة الأمن أعقد من نكسة 1967

وعلى صعيد الوضع الأمني، اعتبر اللواء حجازى أن الأزمة الأمنية حالياً وقعتها على ضباط الشرطة أعقد من أزمة ضباط الجيش في أعقاب نكسة 1967، مرجعاً ذلك إلى أن الشعب المصرى وقف خلف الجيش لاستعادة زمام أمره وقتها بعكس الوضع بالنسبة لجهاز الشرطة الأن، مطالباً كل الجهات وإرادة الشعب للتكاتف لاستعادة الأمن

وأشار حجازى إلى أن المجلس العسكري ينظر خلال المرحلة الانتقالية حتى تسليم السلطة لأخرى مدنية منتخبة وهي الانتخابات البرلمانية

وإعداد الدستور ثم الانتخابات الرئاسية ، لافتا إلى ضرورة التخلص من الموروثات الخطيرة المتمثلة في إنعدام الثقة والتخوين، وقال " لا ألومن الشعب الذي ضحك عليه لسنين ٢٠٠٠ ولو استمررنا في التشكيك في كل شيء لن ننتهي " .

وناشد حجازي ٥٥ مليون مواطن الذين يحق لهم التصويت أن يدلوا بأصواتهم في الانتخابات، مشددا على أن المجلس العسكري لديه خطة متكاملة لتأمين الانتخابات، حيث إنها ستكون بالتعاون بين قوات الشرطة والقوات المسلحة لتأمين المقار الانتخابية أماكن الفرز ٢٠٠٠

[قانون العزل السياسي](#)

وفي هذا السياق، نبه اللواء محمود العصار أن قانون العزل السياسي يأخذ مجراه الطبيعي من عرضه على مجلس الوزراء والمجلس العسكري، موضحا أنه من دخل الانتخابات ونجح فيها ثم أحيل إلى الجنائيات اعمالا بقانون العزل وحكم ضده سيتم عزله، كما أن درجة التقاضي فيها واحدة ٢٠٠٠

وأشار في هذا السياق إلى أن ما اسماه هواجس عام ١٩٥٤ غير واردة في ذهن المجلس العسكري، مشددا على أنهم لا يرغبو الاستمرار في السلطة لأنها عبء كبير لكنه في الوقت نفسه واجب وطني، معتبرا المطالبة بإسقاط المجلس العسكري هو إسقاط للدولة، مشيرا إلى أن الانتخابات الرئاسية ستتم بحلول مارس ٢٠١٣ .
أ ش أ